مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي

-الوظائف التداولية وقواعد إسناد الوظائف والحركات الإعرابية-

ياسين بوراس
جامعة تيزي -وزو

مقدمة: تناولنا في مقالين سابقين الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية في نحو اللغة العربية الوظيفي -وكما سبق أن أشرنا- تُحدِّد الوظائف الدلالية مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود بالنسبة للواقعة، وهذه الحدود؛ منها الحدان الوجهيان اللذان يأخذان الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التركيبية المفعول ويكمن بذلك دور الوظائف التركيبية في تحديد الحركات الإعرابية للحدين الذين يعتبران فاعلا ومفعولا، بالنسبة للحدود التي تُعتَبر وجهية بالنسبة للواقعة. أما الوظائف التداولية فإنّ وظيفتها الأساسية هي تحديد دور المكونات بالنسبة لكل من طرفي التداول (المتحدث والسامع)، وهي تعتبر أساس تميز النحو الوظيفي عن الأنحاء البنوية، حيث سعى أصحاب النّحو الوظيفي إلى رصد جميع الوحدات التركيبية في عدة لغات مختلفة نمطيا؛ قصد حصر مختلف الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مكوناتها أثناء العملية التواصلية، والتي سنتناولها ضمن هذه الإشكالية: **ما هي الوظائف التداولية التي يمكن أن تحصر مختلف الأدوار التي تقوم بها المكونات في نحو اللغة العربية الوظيفي؟ وما هي قواعد إسناد الوظائف والحركات الإعرابية لمكونات الجملة التداولية؟**

أولا- الوظائف التداولية: لقد حصر سيمون ديك هذه الوظائف التّداولية التي يمكن أنْ تُحدِّد مختلف الأدوار التي تقوم بها المُكوِّنات في الجملة، أثناء العملية التواصلية في "أربع وظائف: **المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور**، واعتبر الوظيفتين الأوليّين **(المبتدأ، والذيل) وظيفتين خارجيتين** بالنسبة للحمل، واعتبر الوظيفتين الثانيتين **(البؤرة والمحور) وظيفتين داخليتين**؛ بمعنى أنَّ الوظيفتيْن الأوليْن تُسنَدان إلى مُكوِّنيْن خارجيين عن الحمل، في حين أنّ الوظيفتين الثانيتين تُسنَدان إلى مُكوِّنين يعتبران جزئين من الحمل ذاته"[1] وخارجية الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والذّيل ترتبط

بكونهما يُسنَدان إلى مكونين خارجيين عن البنية الحملية، وليسا أحد حدودها سواء كان حدّا موضوعا أو لاحقا. أما داخلية الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة، فهي ترتبط بكونهما تُسندَان على الدَّوام إلى ما يُشكِّل أحد الحدود بالنسبة للواقعة، ويمتنع أنْ يأخذهما أحد المُكوِّنات التي ليست حدّا من حدودها.

وقد اقترح أحمد المتوكل إلى جانب هذه الوظائف التّداولية، إضافة وظيفة خارجية أخرى، وتقسيم الوظيفة التّداولية (البؤرة) إلى قسمين، حيث قال: "نقترح شخصيا، أنْ تُضَاف إلى الوظيفتين التّداوليتين الخارجيتين وظيفة (المنادى) التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف، لا لوصف اللغة العربية فحسب؛ بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة ... كما نقترح أنْ يُميَّز داخل وظيفة البؤرة نفسها بين **بؤرة جديد**، و**بؤرة مقابلة** من حيث **(نوعية البؤرة)** وبين **بؤرة المكون**، و**بؤرة الحمل** من حيث **مجال التبئير**"[2] وبإضافة أحمد المتوكل الوظيفة التداولية المنادى، صارت الوظائف الدّلالية في نحو اللغة العربية الوظيفي خمس وظائف، تتميّز فيما بينها؛ من حيث داخليتها أو خارجيتها، على نحو ما هو آتٍ:

1- الوظائف التّداولية الداخلية: وهي الوظائف التي تندرج ضمن البنية الحملية، وتشمل وظيفتي **(المحور والبؤرة)** على النَّحو الآتي:

1-1 المحور: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريف (المحور) وفق التعريف الذي اقترحه سيمون ديك، بأنّه "المُكوِّن الدّال على ما يُشكِّل (المُحدَّث عنه) داخل الحمل"[3] وبعبارة أخرى هو "المُكوِّن الدّال على الذّات التي تُشكِّل محطّ الحديث داخل الحمل"[4] ويُوضِّح هذان التعريفان أنّ كلّ ما يمكن أنْ يُشكِّل بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع مدار حديثهما، تُسنَد إليه الوظيفة التّداولية الداخلية المحور، على نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- لمن أعطى **زيدٌ** الكتابَ؟
- أعطى **زيد** الكتاب محمدا.
- زيد، **أبوه** مسافر.
- **زيد** مسافر.
- **زيدا** قابلته.
- **الكتابَ** قرأته.

ويُعَدُّ المُكوِّن (**زيد**) في الجملة الأولى محور الاستخبار، وفي الثانية محور الإخبار، ومع تَوفُّر الجملتين على مُكوِّن ثان (الكتاب) يمكن اعتباره محورا، إلا أنّ ذلك يمتنع في النَّحو الوظيفي؛ لكونه يتنافى وقيد إسناد الوظائف، والذي مفاده أنّه لا وظيفة لأكثر من حد، ولهذا فقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّه في هذه الحالة، يأخذ الحد (الفاعل أو ما ينوب عنه) الأولوية في أخذ الوظيفة التّداولية المحور، ويرى أنّه "يُزكِّي فرضية أسبقية المُكوِّن الفاعل، على غيره من المُكوِّنات في أخذ الوظيفة التّداولية المحور، حصر النحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على الأول مسندا والثاني مسندا إليه"[5] ويعني ذلك أنّ وظيفة المحور ينفرد بها (الفاعل) أو (ما ينوب عنه) في حالة بناء الفعل للمجهول نحو ما توضّحه الأمثلة الآتية:

- أعطى **زيدٌ** خالدا الكتاب. (**محور**)
- أُعطِي **خالدٌ** الكتاب. (**محور**)
- أُعطِي **الكتابُ** خالدا. (بشرط الإحالية: تعني أنْ يكون المُكوِّن المحور محيلا على شيء يعلمه المتحدِّث والسامع ويشكِّل مدار حديثهما).

وأما الجملتان الثالثة والرابعة (زيد **أبوه** مسافر، و**زيد** مسافر) فيشير أحمد المتوكل إلى أنّه قد يقع التِبَاس بين المحور والمبتدأ باعتبار أنّ كلّا منهما يشكِّل الذّات المُتحدَّث عنها، إلا أنّه يرى أنّ "الفرق بينهما يَكمُن في كوْن المحور (مُحدَّثا عنه) داخل الحمل؛ أي أنّه مُكوَّن من مكونات الحمل، يأخذ وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية في حين أنّ المبتدأ مُحدَّث عنه خارجي بالنسبة للحمل"[6] وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية أو تركيبية، ويعني ذلك أنّ المحور حدّ من حدود البنية الحملية، بإمكانه أخْذُ وظيفة تركيبية إلى جانب وظيفته الدلالية، وهذا ما يجعل وظيفته داخلية. أما المبتدأ فليس له إمكانية أخذ أي من هذين الوظيفتين؛ لكونه لا يشكِّل حدا من حدود البنية الحملية، ولهذا فوظيفته التّداولية خارجية، نحو ما توضّحه الجملتان:

- **زيد**، أبوه مسافر. (مبتدأ)
- **زيد** مسافر. (محور)

ويُعَدُّ كلٌّ من (زيد) في الجملة الأولى و(زيد) في الجملة الثانية مُحدَّث عنه إلا أنّ الفرق بينهما يكمن في كون (زيد) في الجملة الأولى، خارجا عن حدود البنية

الحملية، ولا إمكانية له في أخذ وظيفة دلالية (منفذ أو متقبل أو مستقبل...إلخ) كما أنه لا إمكانية له في أخذ الوظيفة التّركيبية (الفاعل أو المفعول) وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التّداولية الخارجية (المبتدأ) وخلافا لذلك نجد (زيدا) في الجملة الثانية حدا من حدود البنية الحملية؛ حيث يأخذ الوظيفة الدّلالية المُنفِّذ، والوظيفة التّركيبية الفاعل، وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التّداولية الداخلية (المحور).

وأما الجملة الثالثة والرابعة (**زيدا** قابلته، و**الكتابَ** قرأته) فإنّ الحدّين (**زيدا** و**الكتاب**) المتصدرين الجملتين، يُعدُّ كلٌّ منهما محورا؛ لكون وظيفتهما داخلية بالنسبة إلى الحمل، ويؤكد داخليتهما أنّ "هذه المُكوِّنات باعتبارها محورا (لا مبتدأ) لا يمكن أنْ تتقدَّم بخلاف المبتدأ على أداة من الأدوات الصدور"[7] ويعني ذلك أنّ المحور، لا يمكن أن يُفصَل عن البنية الحملية بأيّ أداة من الأدوات التي لها الصدارة، كما يدل على ذلك لحن الجملتين الآتيتين:

- ؟؟؟ زيدًا، هل قابلته؟
- ؟؟؟ الكتابَ، هل قرأته؟

وبخلاف ذلك المبتدأ، الذي يمكن أنْ ينفصل عن البنية الحملية، نحو ما تبيّنه الجملتان الآتيتان:

- زيدٌ، هل قابلته؟ (مبتدأ)
- الكتابُ، هل قرأته؟ (مبتدأ)

1-2 البؤرة: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريفها وِفقَ التعريف الذي اقترحه سيمون ديك، بأنّها "المُكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[8] ويُقصَد بها المعلومة التي ينقلها المتحدِّث للسامع أو الحدّ الذي يتضمن الفائدة الإخبارية، وقد اقتصرت النظرية النَّحوية الوظيفية عند ديك في بدايتها على إسناد هذه الوظيفة لكل مكوِّن يُعتبَر في التّركيب متضمنا معلومة جديدة بالنسبة للسامع، إلا أنّ أحمد المتوكل ذهب إلى التمييز بين نوعين من البؤرة على أساس أنّ "ما يُمكِن أنْ يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة فحسب بل كذلك معلومات تُعدِّل، أو تصحِّح، أو تعوِّض معلومات في مخزون المُخاطَب يعدُّها المتكلم مُستوجِبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض"[9] وبناء على الفرق بين نقل معلومة جديدة، وبين تعديلها أو تصحيحها أو تعويضها بواسطة المكون الحامل

الوظيفة التّداولية البؤرة، ميّز المتوكل بين بؤرتين رئيسيتين، هما: **بؤرة جديد وبؤرة مقابلة** "واقترح دعما للتمييز بينهما رائزين اثنين: رائز سؤال جواب ورائز التّعقيب"[10] ويرتبط رائز السؤال والجواب ببؤرة الجديد، حيث تمثِّل جوابا طبيعيا جملة (**عمر مسافر غدا**) والتي تتضمن بؤرة جديد، لسؤال مثل: **متى مسافر عمر؟ أو ما الخبر؟** ولكن لا تصلح أنْ تكون أجوبة طبيعية للجمل التي تتضمن بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الإجابات اللاحنة الآتية:

- متى مسافر عمر؟
- ؟؟؟ عمر ليس مسافرا **غدا**
- ماذا قرأتَ؟
- ؟؟؟ كتابَ الجرجاني قرأتُ.

ويرتبط رائز التعقيب ببؤر المقابلة؛ حيث يُطلَقُ "على العبارات المُصدَّرة بحرف النّفي أو بحرف الإضراب (بل) اللذان يُستعملَان رائزا لوجود بؤرة المقابلة"[11] ويعني ذلك أنّ الجملة إذا تصدرها نفي أو حرف الإضراب (بل)، أو إذا أَمكَن إلحاق تعقيب النفي أو الإضراب بها، فإنّها متضمنة بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **بل يوم الخميس** مسافر عمر. (لا يوم الغد)
- ليس المسافر **زيد**. (بل عمر)
- عمر ليس مسافرا **غدا**. (بل يوم الخميس)
- **كتاب الجرجاني** قرأتُ. (لا كتاب سيبويه)

وكما ميّز المتوكل بين نوعين من البؤرة؛ من حيث طبيعتها (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) كان قد ميّز البؤرة؛ من حيث مجال التبئير بين نوعين من البؤر: بؤرة الجملة وبؤرة المكوِّن؛ حيث "تُسنَد كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكوِّن من مكونات الجملة، أو إلى الجملة برمتها"[12] فإذا أسندت البؤرة إلى جملة بأكملها عُدَّت بؤرة جملة، وإذا أسندت إلى مُكوِّن من مكوناتها عُدَّت بؤرة مُكوِّن نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

"- عاد زيد من السفر **البارحة**. (بؤرة مكون جديد)
- **البارحة** عاد زيد من السفر. (لا اليوم). (بؤرة مكون مقابلة)
- عمر، **عاد أخوه من السفر**. (بؤرة جملة جديد)

– **أحَضَر الضيوف؟** (أم لا)"[13]. (بؤرة جملة مقابلة)

وتوضِّح الأمثلة المتتالية نوع البؤرة ؛من حيث طبيعتها بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع (بؤرة جديد أو بؤرة المقابلة) كما توضّح نوع البؤرة من حيث مجال التبئير؛ إذ تُعدُّ الجملتان الأولى والثانية متضمِّنة بؤرة مكوِّن على أساس أنّ مجال التبئير فيها يمسّ مكونا من مكوناتها، سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة. أمّا الجملتان الثانية والثالثة فتُعدّ متضمنة بُؤَرا جُمَلِيَّة، على أساس أنّ مجال التبئير فيها يمسُّ الجملة بأكملها سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة، وهذا التَّمييز بين نوعي البؤرة؛ من حيث مجال التبئير، يوضّح أنّ البؤرة قدّ تمسّ إحدى مكونات البنية الحملية، كما يمكن أنْ تمسّ البنية الحملية بأكملها؛ لكون البؤرة بالنسبة للجملة وظيفة تداولية داخلية، ولا يمكن أنْ يمسَّ مجال التبئير فيها الوظائف التّداولية الخارجية (المنادى، والمبتدأ والذيل).

2– الوظائف التّداولية الخارجية: وهي الوظائف الخارجة عن حدود البنية الحملية، وتشمل الوظائف التّداولية **(المبتدأ، والذيل، والمنادى)** على النّحو الآتي:

2–1 المبتدأ: عرّف المتوكل الوظيفة التداولية المبتدأ، وِفقَ التعريف الذي اقترحه ديك، بأنّه "ما يُحدِّد مجال الخطاب، الذي يُعتَبر الحمل بالنسبة إليه واردا"[14] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الذي يدلّ على مجال الخطاب الذي يُعَدُّ الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه"[15] ويعني ذلك أنّ الخاصية المميزة للمبتدأ هي ورود الحمل بأكمله تابعا له "نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

– **زيد،** أبوه مريض.

– **زيد،** هل لقيت أباه.

– **زيد،** إنْ تُكرِمه يُكرِمْك."[16].

وتأخذ المركبات الاسمية الأولى في الجمل المتتالية؛ حيث البنية الحملية الموالية لها كلّها واردة بالنسبة إليها، الوظيفة التّداولية المبتدأ، باعتبارها تشكِّل مجال الخطاب، وما يلاحظ على هذه المكونات الاسمية أنّها لا تأخذ سوى الوظيفة التّداولية (المبتدأ) وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلالية؛ لأنّها لا تُعتَبر حدا من حدود البنية الحملية، وكذلك يمتنع أنْ تأخذ وظيفة تركيبية؛ لأنّها لا تعتبر فاعلا ولا مفعولا، وهذا ما جعلها تنضوي ضمن الوظائف التّداولية الخارجية لا الداخلية

ويدل على خارجيتها، أنّها بخلاف المحور الذي يُعَدُّ وظيفة تداولية داخلية، له وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية؛ ويفرض الحمل قيود انتقائه، في حين أنّ المبتدأ لا يخضع لقيود انتقاء الحمل، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

- **زيد** منطلق. **(محور)**
- **المسافرون** منطلقون. **(محور)**
- **زيد،** أخواه مسافران **(مبتدأ)**
- **المسافرون،** غادر أحدهم. **(مبتدأ)**

وتوضّح الأمثلة المتتالية أنّ (المحور) يفرض الحمل قيود انتقائه، فيكون مطابقا للمحمول في الجنس العدد، أما المبتدأ فلا يخضع لقيود انتقاء الحمل؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أنْ يطابق المبتدأ المحمول في الجنس والعدد؛ لكونه خارجا عن الحمل، وهذا ما يجعل وظيفته خارجية، مقارنة بوظيفة المحور الداخلية؛ حيث "يشكل المحور بخلاف المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحمولية، ويترتّب عن ذلك؛ أنّه يأخذ وظيفة دلالية، وتلحق به وظيفة تركيبية معينة، بالإضافة إلى وظيفته التّداولية (المحور) نحو قولك:

- **زيد** منطلق **(منفذ فاعل)**

وبخلاف المبتدأ الذي يأخذ وظيفة تداولية فحسب، وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية ولا تركيبية، لأنّه ليس حدا من حدود البنية الحملية"[17] نحو قولك:

- **زيد،** أخواه مسافران. **(مبتدأ، لكن ليس منفذا ولا فاعلا)**

2-2 الذيل: يُعرِّف المتوكل الذيل بأنه "المُكوِّن الذي يُوضِّح معلومة داخل الحمل، أو يعدِّلها، أو يصحِّحها"[18] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الذي يوضِّح أو يعدِّل أو يصحح معلومة واردة في الحمل"[19] ويوضّح التعريفان أنّ الوظيفة التّداولية (الذيل) تنقسم إلى ثلاثة أنواع **ذيل توضيح**، و**ذيل تعديل**، و**ذيل تصحيح**، وقد مثّل لها أحمد المتوكل بالجمل الآتية[20]:

- أخوه مسافر، **زيد.** (ذيل توضيح)
- ساءني زيد، **سلوكه.** (ذيل تعديل)
- قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا.** (ذيل تصحيح)

وقد ذهب أحمد المتوكل بخلاف النحاة القدماء الذين يعدّون المكونات الأخيرة في هذه الجمل، على التوالي، **مبتدأ مؤخرا**، و**بدلا**، و**مضربا به (معطوف)** إلى أنّه يعتبر "هذه البنيات على اختلاف خصائصها البنوية، حاملة وظيفة تداولية واحدة، هي **وظيفة الذيل**، ويرجع هذا الاختلاف البنوي إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها المُكوِّن الذيل على مستوى البنية الإخبارية للجملة"[21] والتي يأتي فيها المُكوِّن الحامل الوظيفة التّداولية الذيل، مختلفة أدواره وفقا لخطابات تداولية مختلفة، بين التوضيح أو التعديل أو التصحيح للمعلومة المراد نقلها للسامع.

وبالنسبة لما ذهب إليه النحاة في عدّ الاسم في نحو قولك: أبوه قائم، **زيدٌ** مبتدأ مؤخرا، فإن المتوكل يرى أنّ النحاة لم يميّزوا بين مجيئه أولا ومجيئه آخرا إلا بالوصف بكلمة (مبتدأ مؤخر) وهو يخالف النّحاة في عدّ المكون (زيد) في آخر الجملة، حاملا الوظيفة التّداولية (ذيل التصحيح) على أساس أنّ ما يميّز بين المبتدأ والذيل، أنّه "بالنسبة للمبتدأ، يضع المتكلم بدءا مجال خطاب (أو مُحدَّث عنه) ثم يحمل عليه جملة واردا حملها عليه، أما في ما يخصّ الذيل فإنّ المتكلم يُنشئ الجملة بدءا، ثم بعد ذلك يضيف إخبارا إليها؛ ليوضح، أو يصحح، أو يعدل ما يقتضي ذلك"[22] وهذا ما يوضّح أنّ المبتدأ المُؤخر لا وجود له في نحو اللغة العربية الوظيفي، على أساس أنّه لا يقتضي التَّأخير؛ حيث يمثِّل بالنسبة لطرفي التّداول مجالا للخطاب، ثمّ يأتي الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه، على أساس أنّه متضمن البؤرة أو المعلومة الجديدة، وفي حالة عدم وضوح المعلومة بالنسبة للمخاطب يضيف المتكلم ما يوضحها، بإضافة مكون آخر الجملة يحمل وظيفة (ذيل التوضيح) لا مبتدأ كما تعارف عليه النحاة؛ لأنّ المبتدأ موقعه أوّل الكلام باعتباره مجالا للخطاب، أمّا التّوضيح أو التعديل أو التصحيح فيكون آخره.

وترتبط الوظيفة التّداولية الذيل بعمليات خطابات إنتاج مختلفة، ما جعل دورها يختلف من خطاب إلى خطاب، بين التوضيح، والتعديل، والتصحيح؛ حيث:

– "يأتي ذيل التوضيح عند ما يعطي المتكلم المعلومة، ثم يُلاحِظ أنّها ليست واضحة الوضوح الكافي بالنسبة للسامع، فيضيف ذيل التوضيح، إزالة للإبهام"[23] نحو ما هو في الجمل الآتية:

– أخوه مسافر، **زيد**

– نجحا، **الطالبان**

– تغيبوا، **الطلبة**

وجاءت المُكوِّنات الذيلية التي تعقب الجمل، توضيحا للضمائر التي تتضمنها البنية الحملية، وهو الضمير الهاء في الجملة الأولى، وألف المثنى في الثانية، وواو الجماعة في الثالثة.

– "ويأتي ذيل التعديل عند ما يعطي المتكلم المعلومة، ثم يُلاحِظ أنّها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة التي تعدلها"[24] نحو ما هو في الجملتين الآتيتين:

– ساءني زيد، سلوكه.

– قرأت الكتاب، نصفه.

وأُضِيف المكوِّن الأخير الحامل الوظيفة التّداولية الذيل في الجملتين، تعديلا للمعلومة الواردة في بنيتهما الحملية؛ حيث وردت كلمة (سلوكه) في الجملة الأولى تعديلا للمكون (زيد) الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفِّذ) والوظيفة التّركيبية (الفاعل) وكذلك وردت كلمة (نصفه) في الثانية، تعديلا للمكون (الكتاب) الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفِّذ) والوظيفة التّركيبية (المفعول).

– "يأتي ذيل التصحيح عندما يعطي المتكلِّم المعلومة، ثم ينتبه إلى أنّها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)"[25] نحو ما هو مبيّن في الجملتين الآتيتين:

– قابلت اليوم زيدا؛ **بل خالدا.**

– زارني خالد؛ **بل عمرو.**

وورد المُكوِّنان الأخيران (خالد، وعمر) في الجملتين، تصحيحا للمعلومة التي يحملها المُكوِّنان اللذان تتضمنهما البنيتان الحمليتان (زيد) في الأولى و(خالد) في الثانية.

وقد أشار أحمد المتوكل إلى إمكانية التباس الوظيفة الدّلالية (الذيل) بالمركبات التوابع، مثل النّعت والتّوكيد، على نحو ما هو في الجملتين الآتيتين:

– قرأت كتابا **مفيدا.**

– حضر الضيوف **كلّهم.**

ويذهب أحمد المتوكل إلى أنّ ما يفرِّق بين المركبات الاسمية (الوصفية والتوكيدية) كما هي في الجُمَل المتوالية، والوظيفة التّداولية الذيل أنّ "النعت والتوكيد يشكّل كلّ منهما مركبا اسميا، يُعتبَر المَنعُوت أو المُؤكَّد (رأسه) ويأخذ كلّ منهما الحالة الإعرابية التي يأخذها (الرّأس) عن طريق **التبعية**، بينما لا يمكن أنْ يصدق هذا بالطبع على المكون الذيل، فبحكم خارجيته لا يشكِّل مركَّبا اسميا واحدا مع المُكوِّن المقصود تعديله أو تصحيحه، ولا يمكن بالتالي اتفاقه في الإعراب مع هذا الأخير من قبيل الإعراب التبعي ... لأنّ الذيل يأخذ في البنيات المُذيَّلة الحالة الإعرابية، بمقتضى وظيفته الدّلالية أو التّركيبية، إلا أنّ هذه الوظيفة تُسنَد إلى الذيل عن طريق ما يمكن تسميته بمبدأ **الإرث** باعتباره مُكوِّنا خارجيا"[26] ويعني ذلك أنّ الذيل يرث الحركة الإعرابية عن الحدّ الذي يُعتبَر مُوضِّحا أو معدلا أو مصححا له؛ لأنّه بإمكانه أنْ يعوّضه، أما المُكوِّنات التّبعية فليس لها إمكانية تعويض المُكوِّن التَّابعة له، نحو ما يوضِّحه لحن الجملتين الآتيتين:

- ؟؟؟ قرأت **مفيدا**
- ؟؟؟ حضر **كلّهم**.

وتسمح في مقابل هذه الجمل، أنْ يعوِّض الذيل المكوِّن المُصحِّح أو المُوضِّح أو المُعدِّل له، كما تدل على ذلك سلامة الجملتين الآتيتين:

- ساءني زيد، **سلوكه**.
- ساءني **سلوكه**، زيد.

ويتّضح الفرق أكثر فأكثر بين المكونات التّبعية والمكونات الذيلية، في الحالات الإعرابية؛ حيث تأخذ المكونات التبعية حركتها الإعرابية بالأصالة عن المكونات التي تُعتَبر رأسا لها نحو قولك:

- قرأت الكتابَ **المفيدَ**.

وتأخذ المكونات الذيلية حركتها الإعرابية، بموجب وظائفها التّداولية، أو الوظائف التّركيبية والدّلالية إنْ ورثت هاتين الوظيفتين عن الحد الذي تأتي ذيلا له حيث "يأخذ **المُكوِّن الذيل** في البنيات المذيلة **بذيل التوضيح** الحالة الإعرابية **الرفع** بمقتضى **وظيفته التّداولية** نفسها، أمّا البنيات المذيلة **بذيل التعديل** أو **التصحيح** فإنّ المُكوِّن الذيل فيها، يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى **الوظيفة الدّلالية** أو **الوظيفة**

التّركيبية التي **يرثها** عن المُكوِّن المقصود تعديله أو تصحيحه باعتباره عوضا عنه"[27] ويوضح هذا أنّ ذيل التوضيح يأخذ الحركة الإعرابية، بموجب الوظيفة التّداولية وحدها؛ لأنَّه لا يتوفّر على وظيفة دلالية ولا تركيبية، أمّا ذيلا التعديل والتصحيح، فإنّهما يرثان الحركة الإعرابية عن الحد الذي يردان معدلين أو مصححين له، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- أخوه مريض، **زيدٌ**. **(ذيل التوضيح)**
- قُمْتُ **الليلَ، نصفَه**. **(ذيل تعديل)**
- جاء **زيدُ**؛ بل **عمرُ**. **(ذيل تصحيح)**

وتُوضِّح الجمل المتتالية أنّ ذيل التوضيح (زيد) في الجملة الأولى، لم يأخذ الحركة الإعرابية الرّفع، إلا بموجب وظيفته التّداولية فحسب؛ كونه لا يتوفر على وظيفة دلالية (منفذ أو متقبل ...) ولا تركيبية (فاعل أو مفعول). وأما المكوِّنان الذيليان في الجملة الثانية (نصفَه) والثالثة (عمرُ) فقد أخذا الحالة الإعرابية بالإرث عن الحدّين (الليلَ، وزيدُ) اللذين يعتبران جزاء من البنية الحملية، لهما وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (متقبل مفعول) في الجملة الأولى و(منفذ، فاعل) في الجملة الثانية.

2-3 المنادى: عرِّف أحمد المتوكل الوظيفة التداولية المنادى بأنّها "المُكوِّن الدال على الكائن المنادى في مقام معين"[28] وقد ذهب المتوكل خلافا لسيمون ديك الذي لم يتسنَّ له إدراج هذه الوظيفة، إلى أنّه "من الوارد أنْ تُضاف إلى الوظائف التّداولية الأربعة المقترحة، في إطار النَّحو الوظيفي وظيفة خامسة: **وظيفة المنادى**. ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة، أنّ الوصف اللغوي السّاعي إلى الكفاية، لا يُمْكِن أنْ يغفل المُكوِّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية، على سبيل المثال"[29] وإدراج أحمد المتوكل لهذه الوظيفة كانت بموجب وظيفتها الأساسية في الخطاب التّداولي؛ حيث لاحظ أنّ الوظيفة الدّلالية (المنادى) تُؤاسر الوظائف التداولية الأخرى (المحور والبؤرة والمبتدأ والذيل) في جميع اللغات، وهي بذلك تُعَدُّ أساسية بالنسبة لنحو يهدف إلى تحقيق وصف كاف لجميع الظواهر التداولية في اللغات، وقد أصبح عددها بإضافة هذه الوظيفة إلى مُجمَل الوظائف التداولية الأخرى خمس وظائف وظيفتان داخليتان

هما (البؤرة والمحور) وثلاث وظائف خارجية هي (المنادى والمبتدأ والذيل) على نحو ما تبيّنه الصيغة الآتية:

"**منادى، مبتدأ، (حمل= محور + بؤرة) ذيل**"[30]

ويعكس ترتيب هذه الوظائف التّداولية التّرتيب المنطقي للعملية الحوارية بين المتحدِّث والسامع؛ إذ عادة ما يبدأ المتحدِّث حواره بالنداء للَفْتِ انتباه السامع؛ قصد تبليغه الخبر، ثم يُحدِّد له مجال الخطاب في (المبتدأ) ثم يُنقَل الخبر عن مجال الخطاب بواسطة البنية الحملية (الحمل) وعادة ما يُلحِقُ المتحدِّث مُكوِّنا آخرَ الجملة (الذيل) توضيحا أو تصحيحا أو تعديلا للمعلومة، على نحو ما هو في الجملة الآتية:

يا عمرو، زيد، أخوه مريض؛ بل والده.

ويُمثِّل أحمد المتوكل للوظيفة التّداولية (المنادى) المضافة إلى مكونات الجملة، بالأمثلة الآتية:

"– **زيد**، ناولني الملح

– **يا خالد**، اقترب

– **يا طالع الجبل**، انزل

– **أيها الأطفال**، حان وقت النوم

– **وا زيداه**

– **وا خالدا**، ابتعد

– **يا لزيد**، لخالد

– **يا لعمرو**، لما أصابنا"[31].

ويُلاَحظ على الجمل التي مثّل بها المتوكل للوظيفة الدّلالية (المنادى) أنّ الجملة الأولى منها، لا تشتمل على حرف النداء، وأما باقيها فإنّها قد تضمّنت أدوات النداء (يا، وأيها، ووا) مع أنّ ما عُرِفَ عن استعمالات العرب القدماء لأحرف النداء، أنّها قد بلغت سبعـــة حـــروف على الأقل وهي (أَ، أَيْ، يا، آ أَيا هَيا وَا). ويرجع تقليص عدد هذه الحروف إلى الاقتراح الذي قدمه أحمد المتوكل والذي مفاده أنْ "تُقلَّص قائمة الأدوات الواردة في كتب النَّحو إلى عدد أقل؛ إذ إنّه من الواضح أنَّ بعض هذه الأدوات، ليست إلّا بدائل لهجية كما هو الشّأن مثلا بالنسبة لـــ (هيا) في مقابل (أيا) كما أنّه لم يَعُد مُستَعمل في اللغة العربية المعاصرة

إلا بعض من الأدوات التي أحصاها النّحاة العرب القدماء، وأهمُّ الأدوات التي تُستَعمل الآن في البنيات الندائية (أيها) و(يا) و(أ)"[32] واقتصر بذلك المتوكل على وصف الوظيفة التداولية المنادى، بناء على أربع أدوات هي أداة النداء الصفر والحروف الثلاثة (أيها، ويا، والهمزة) بناء على محدودية استعمالها في اللغة العربية المعاصرة، مُقَابلَة بما كان مُستعمَلا عند العرب قديما. وترتبط هذه الأدوات الأربعة بالمُكوِّن المُنَادى وِفق قواعد إدماجها في نّحو اللغة العربية الوظيفي، على نحو ما تبيّنه القواعد الخمس الآتية[33]:

– إذا كان المكوِّن الحامل لوظيفة المنادى علما، أو رأسا لمركّب إضافي فإنّه يُسبَق بأداة النداء (الصفر) و(يا) و(أ).

– إذا كان المكون مخصصا بالألف واللام، فإنّه لا يُسبَق إلا بأداة النداء (أيها).

– إذا كان المكون المنادى غير مُخصَّص بالألف واللام، فإنّه لا يُسبَق إلا بأداة النداء (يا).

– إذا كان المكون المنادَى مركبا إشاريا، فإنَّه يُسبَق بأداة النّداء (يا) أو أداة النداء (أ).

– إذا كان المكون المنادى جملة موصولة (لا رأس لها) فإنّه يُسبَق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ) إذا كان الموصول (مَنْ) ويُسبَق بأداة النداء (أيّها) إذا كان الموصول (الذي).

وتُبيِّن قواعد إدماج أدوات النّداء أنّ **(أداة النّداء الصفر)** يُمكِن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف فحسب. وأما الأداة **(يا)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف، والنكرة مقصودة وغير مقصودة، وكذا اسم الإشارة، والاسم الموصول (مَنْ). وأما أداة النداء **(الهمزة)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف واسم الإشارة، واسم الموصول (مَنْ). وأما الأداة **(أيها)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للمعرَّف بالألف واللام، واسم الموصول (الذي).

وما يُستنتج عن طبيعة الوظائف التّداولية الداخلية منها (المحور والبؤرة) والخارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) أنّ دورها الأساس يكمن في رصد الوضع التخابري بين طرفي التّداول (المُتكلِّم والمُخاطَب) وتحديد مختلف الأدوار التي تقوم بها المُكوِّنات أثناء العملية التواصلية بالنسبة لكليهما، بناء على المعلومات المشتركة والمعلومات الجديدة، إضافة إلى تحديدها (الوظائف التّداولية) الحركة الإعرابية بالنسبة للمكونات التي تأخذ وظيفة خارجية، كما سيتبيّن في قواعد إسناد الحركات الإعرابية.

ثانيا- قيود إسناد الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي: ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الأنحاء الوظيفية تخضع لـــ **(قيد أحادية الإسناد)** الذي مفاده أنّ كل مُكوِّن من مكونات الجملة تُسنَد إليه وظيفة واحدة على الأكثر، من كل نوع من الوظائف التّركيبية والدّلالية والتّداولية؛ حيث "تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية وظائف تداولية على أساس أنّ:

- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة، من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.
- لا وظيفة تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد، داخل نفس الحمل."[34]

ومفاد القيد الأول أنّ كلّ **موضوع** في البنية الحملية، لا إمكانية له في أخذ وظيفتين مِنْ كل نوع من الوظائف الدّلالية أو الوظائف التّركيبية أو الوظائف التّداولية؛ إذ يمتنع أنْ يأخذ الموضوع من الوظائف الدّلالية، وظيفتي المُنفِّذ والمستقبل في آن واحد، كما يمتنع أنْ يأخذ من الوظائف التّركيبية، وظيفتي الفاعل والمفعول في آن واحد، وكذلك يمتنع أنْ يأخذ من الوظائف التّداولية وظيفتي المحور والبؤرة في آن واحد.

ومفاد القيد الثاني، أنّه كما ينطبق على الموضوعات، ينطبق على **الوظائف** إذ لا إمكانية للوظائف في أنْ تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل حيث يمتنع توزيع الوظيفة الدّلالية المُنفِّذ على موضوعين أو الوظائف التّركيبية الفاعل أو المفعول على موضوعين، أو الوظيفة الدّلالية البؤرة والمحور كذلك.

ثالثا- قيود إسناد الحركات الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

ينطلق النَّحو الوظيفي من مبدأ تحديد الوظيفة للبنية؛ ويعني ذلك أنّ الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية هي المسؤولة عن تحديد الحركات الإعرابية للمكونات داخل الجملة، وقد ميّز أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي بين ثلاثة أنواع من الحالات الإعرابية التي يمكن أنْ تَلحَق المُكوِّنات، منها "حالتان إعرابيتان (وظيفيتان) وحالة إعرابية (بنوية) **الحالتان الإعرابيتان الوظيفيتان** هما حالتا **(الرفع والنصب)** أما **الحالة الإعرابية البنوية** فهي الحالة الإعرابية **(الجر)**"[35] وما يُميِّز الحالة الإعرابية الوظيفية عن الحالة الإعرابية البنوية، هو أنّ الأولى (الرفع والنصب) ترتبط بالمكون عن طريق الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية التي يشغلها داخل الجملة، في حين أنّ الثانية (الجرّ) ترتبط بالمُكوِّن، إذا كان مسبوقا بحرف جرٍّ أو كان مضافا، بغضّ النّظر عن وظيفته الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية؛ بمعنى أنّ الحركة الإعرابية البنوية تجعل المُكوِّن يأخذ حركة الجرّ التي تحجب حركته الإعرابية الوظيفية نحو ما تبيّنه الجملتان الآتيتان:

- بَلَغْنَا السَّماءَ. **(مكان، مفعول= نصب)**
- انظرْ إلى السَّماءِ. **(مكان= جرّ)**

ويوضِّح المثال الأول أنّ المُكوِّن (السَّماء) الحامل الوظيفة الدّلالية (المكان) قد أخذ الحركة الإعرابية (النصب) بموجب وظيفته التّركيبية (المفعول). أمّا المثال الثاني فيوضِّح أنّ الحركة الإعرابية البنوية (الجرّ) قد حجبت الحركة الإعرابية الوظيفية (النَّصب) التي كان يُمكِن أنْ يأخذها المُكوِّن (السَّماء) عن الوظيفة الدلالية (المكان).

وتُسنَد الحالات الإعرابية الوظيفية إلى المُكوِّنات داخل الجملة، تِبَعًا للوظيفة التي يمكن أنْ يشغلها المُكوِّن؛ حيث تتضافر الوظائف التّركيبية، والوظائف الدّلالية، والوظائف التّداولية في تحديد الحركات الإعرابية للمكوِّنات، ويتمّ إسنادها وفق القواعد الثلاث الآتية:

– "لا تتغيّر الحالات الإعرابية اللازمة بتغيّر أسيقتها الوظيفية، ولا بتغيّر أسيقتها البنويّة، فهي تلزم حالتها الإعرابية، كما هو ممثّل لها داخل المعجم ذاته"[36] والحركات الإعرابية اللازمة هي التي تلازم المكون في مختلف السياقات، البنوية والوظيفية التي يرد فيها، ويضمُّ هذا النوع الحركات التي تلازم ما كان يسميه النحاة (المبني) في مقابل (المعرب) ومثاله الضمائر المنفصلة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة.

– "تأخذ المُكوِّنات المنتمية إلى الحمل؛ أي المكونات التي تشكِّل حدودا للمحمول، إمّا باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحقا، الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدّلالية، إنْ لم تكن لها وظيفة تركيبية (إن لم تكن فاعلا أو مفعولا) وتأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التّركيبية (الفاعل والمفعول) إنْ كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية، بالإضافة إلى وظيفتها الدّلالية"37 ويعني ذلك أنَّ الحدود التي لا تنتمي إلى وجهة الواقعة؛ أي التي لا تأخذ وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) تأخذ حركتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها الدّلالية وحدها؛ لكونها لا تتوفر على إمكانية أخذ وظيفة تركيبية، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

– ألقى الأستاذ المحاضرة **مساءً. (زمان منصوب)**

– أعطى محمد زيدا **كتابًا. (متقبل منصوب)**

– أعطى محمد الكتاب **زيدًا. (مستقبل منصوب)**

أما الحدود التي تأخذ وظيفة تركيبية إضافة إلى وظيفتها الدّلالية، فإنها تأخذ الحركة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها التّركيبية، نحو ما توضحه الجمل الآتية:

– ألقى **الأستاذُ (منفذ فاعل) المحاضرةَ (متقبل مفعول)** مساء.

– أعطى **محمدُ (منفذ فاعل) زيدًا (مستقبل مفعول)** كتابا.

– أعطى **محمدُ (منفذ فاعل) الكتابَ (متقبل مفعول)** زيدا.

– "تأخذ المُكوِّنات **غير المنتمية إلى الحمل** ذاته حالاتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التّداولية ذاتها؛ إذ إنّ هذه المكونات، بحكم خارجيتها بالنسبة للحمل، لا

تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، فالمكون المبتدأ، مثلا يأخذ الحالة الإعرابية (الرّفع) بمقتضى وظيفته التّداولية نفسها وظيفة (المبتدأ)"[38] ويعني هذا أنّ المُكوِّنات الخارجة عن حدود البنية الحملية، لا تأخذ حركتها الإعرابية إلا بمقتضى وظيفتها التّداولية وحدها ويشمل هذا القيد المكوِّنات الحاملة الوظيفة التّداولية (المنادى والمبتدأ، والذيل)؛ حيث تأخذ هذه المكونات حركتها الإعرابية الوظيفية (الرفع أو النصب) وفقا لوظائفها التّداولية، ولا دخل للوظيفة الدّلالية أو التّركيبية في تحديد حركتها الإعرابية؛ لكونها خارجة عن البنية الحملية، وليس لها إمكانية أخذ الوظيفة الدّلالية المُنفِّذ أو المُتقبِّل أو المستقبل ...) ولا الوظيفة التّركيبية (الفاعل أو المفعول) نحو ما توضّحه الجمل الآتية:

- **زيدٌ**، أخواه مسافران. **(مبتدأ)**
- **يا زيدُ** أقبل. **(منادى)**
- جاء عمر؛ بل **زيدُ**. **(ذيل تصحيح)**

وتوضّح الأمثلة المتوالية أنّ المُكوِّن (زيد) في الجمل الثلاث، ليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية، ولا وظيفة تركيبية، وإنّما يأخذ الوظائف التّداولية (المبتدأ، والمنادى، والذيل) على التّرتيب، والتي من خلالها تتحدد حركته الإعرابية، حسب الوظيفة التّداولية التي يشغلها.

خاتمة: تحدّد الوظائف الدلالية مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود بالنسبة للواقعة، وتحدد الوظائف التركيبية الحركات الإعرابية، للحدين اللذين يعتبران وجهيين بالنسبة للواقعة؛ أي الحدان اللذان يأخذان الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول. أما الوظائف التداولية فإنّ وظيفتها الأساسية هي تحديد دور مكونات الجملة بالنسبة لكل من طرفي التداول (المتحدث والسامع)، وتشمل بذلك خمس وظائف؛ الوظائف التداولية الداخلية (المنتمية إلى الحمل) والوظائف الخارجية (غير المنتمية إلى الحمل) على نحو ما هو في النتائج الآتية:

– ترصد الوظائف التداولية مختلف الأدوار التي تقوم بها المكونات بالنسبة لطرفي التداول (المتحدث والسامع)، باعتبار أنّ هذه الوظائف واردة بالنسبة إليهما حيث يأخذ الوظيفة التداولية (المنادى) المكون الدال على المنادى والوظيفة التداولية (المبتدأ) المكون الدال على مجال الخطاب، و(المحور) المكون الدال على ما يشكل مدار الحديث داخل الحمل، و(البؤرة) المكون الذي يدل على المعلومة الجديدة بالنسبة للمُخَاطب أو المُقابِلةَ لمعلومة المُخاطَب و(الذيل) المكون الدال على ما يوضح أو يعدل أو يصحح معلومات المتكلم.

– تُعتَبَر الوظيفتان التداوليتان (المحور والبؤرة) وظيفتين داخليتين بالنسبة للحمل، حيث يأخذ كل منهما وظيفة تداولية إلى جانب وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية في حالة ما إذا كانت لهما وظيفة تركيبية.

– تعتبر الوظائف التداولية (المنادى والمبتدأ والذيل) وظائف خارجية بالنسبة للحمل، حيث يأخذ كل منها وظيفة تداولية مع عدم توفر إمكانية أخذ وظيفة دلالية أو تركيبية.

– تضع قيود إسناد الوظائف شرط أحادية الإسناد، الذي مفاده أنه لا وظيفة من كل نوع (دلالية أو تركيبية أو تداولية) لكل مكون من مكونات الجملة.

– تأخذ المكونات الحاملة الوظائف التداولية الداخلية حركاتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التركيبية والدلالية، في حالة ما إذا كانت لها وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، وتأخذ الحركة الإعرابية بمقتضى وظيفتها الدلالية وحدها، إن كانت لها وظيفة دلالية دون وظيفة تركيبية.

– تأخذ المكونات الحاملة الوظائف التداولية الخارجية حركتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التداولية وحدها؛ أي بحكم خارجيتها عن الحمل، لا إمكانية لها في أخذ وظيفة دلالية ولا تركيبية.

الهوامش:

1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1985، دار الثقافة، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص 17.

3- المرجع نفسه، ص 69.

4- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ط1. بيروت: 2009 دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص352.

5- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص 75.

6- المرجع نفسه، ص 70.

7- المرجع نفسه، ص 85.

8- المرجع نفسه، ص 28.

9- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط1. الرباط: 2001 دار الأمان، ص 118.

10- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص 30.

11- المرجع نفسه، ص 31.

12- المرجع نفسه، ص 31.

13- ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

14- المرجع نفسه، ص 115.

15- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 352.

16- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص 117.

17- ينظر: المرجع نفسه، ص 132-133.

18- المرجع نفسه، ص 147.

19- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 352.

20- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص 144.

21- المرجع نفسه، ص 146-147.

22- المرجع نفسه، ص 135.

23- المرجع نفسه، ص 147.

24- المرجع نفسه، ص 148.

25- المرجع نفسه، ص 148.
26- المرجع نفسه، ص 147-148.
27- المرجع نفسه، ص 157.
28- المرجع نفسه، ص 161.
29- المرجع نفسه، ص 160.
30- المرجع نفسه، ص 148.
31- المرجع نفسه، ص 162.
32- المرجع نفسه، ص 166.
33- ينظر: المرجع نفسه، ص 167 وما بعدها.
34- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربية ط1.
الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة، ص 98.
35- المرجع نفسه، ص 33.
36- المرجع نفسه، ص 34.
37- المرجع نفسه، ص 34.
38- المرجع نفسه، ص 34.